

مستقبل القدرات النووية للدول العربية

مصطفى الفقي *

أصبح الحديث عن البرامج النووية القطرية هو واحد من شواغل الشارع العربي وأصبح المواطن البسيط يستأصل في عفوية متى يكون لدينا برنامج نووي يبعثنا في وضع أفضل خصوصاً من الناحيتين العلمية والاقتصادية ويكون أيضاً مصدراً للثقة بالنفس والشعور بالأمان والتخلص من عقدة الخلف والتأخر التي تطارداً دائماً، وواقع الأمر أن هذا الشعور ليس جديداً خصوصاً أن رجل الشارع غير المتخصص لا يفرق بين البرنامج النووي للأغراض السلمية وحيازة سلاح نووي للأغراض العسكرية ولقد خلق هذا الشعور العربي الجديد أصداء قوية في العواصم الكبرى المعنية خصوصاً واشنطن حتى أنني استقبلت شخصياً في الفترة الأخيرة مسؤولاً أمريكياً بارزاً معنياً بالشؤون النووية الدولية جاء إلى المنطقة يتحسس بين متفقيها ومسؤوليها ذلك الشعور الجديد ويشتم بالحة التفكير القادم لدى الاتجاهات السياسية المختلفة في اهتمام بالغ وحرص شديد على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، ولقد كان مسنّ الأسئلة التي طرحها المسؤول الأميركي قوله هل لو بدأت المملكة العربية السعودية السعي لحيازة برنامج نووي فستجده إلى باكستان تحديداً، ولحسن الحظ أن إجابة الرياض جاءت طاعمة بعدها بأيام قليلة عندما زارها الرئيس الروسي بوتين وكان على أجنده اجتماعاته بالعالم السعودي مسألة التعاون النووي، ولقد كان ذلك المسؤول الأميركي ذاته التقى بي منذ ثلاث سنوات بناء على طلبه أثناء زيارته للعاصمة المصرية متسائلاً يوماً عن نواضع مقال لي نشرته بعض الصحف المصرية والعربية تحت عنوان «نحو برنامج نووي عربي للأغراض السلمية»، وكانت تساؤلاته في تلك السمرة عن الأسباب التي أدت إلى فتح ذلك الموضوع ومدى انتشار الاهتمام به، خصوصاً وهو يعلم أنني كنت مندوباً مقيماً لجلادي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا عندما كنت سفيراً لمصر في النمسا، ولقد شرحت له يومها أنه لا يمكن قبول المنطق الذي يسمح بوجود سلاح نووي لدى الدولة العربية وحدها ويمنع مجرد التفكير في برامج نووية عربية للأغراض السلمية.

وأردفت إلى ذلك قولي للمسؤول الأميركي أن الدول العربية تحتاج إلى تلك البرامج النووية السلمية كمصدر رخيص للطاقة وتكرهه بأن دولة مثل فرنسا تعتمد على الطاقة النووية في ثمانين في المئة من إنتاجها السخوي وقتل له إن احتياطيها المتحولات في دولة مثل مصر لا يملك عمراً افتراضياً يزيد على خمسة وعشرين عاماً كما أن احتياطيها من الغاز لا يزيد عمره الافتراضي هو الآخر على خمسة وثلاثين عاماً وأضفت إليه أن هناك مشروعات ملحة تحتاج

إلى الطاقة النووية مثل تحلية مياه البحر ومقاومة نواب السامة وحفظ المواد الغذائية فضلاً عن الاستخدامات الطبية والأغراض العلمية، وأدهشني يوماً أن الرجل كان يحذل معه ترجمة كاملة لمقالي المشار إليه بصورة توحى أنهم يراسلون في واشنطن أي حديث علمي أو حتى هامس حول المسائل النووية وملفاتنا المختلفة خصوصاً في الدول العربية والإسلامية ويعني لذلك أن أضع المقارئ أمام الحقائق التالية:

أولاً: إن التطور الإنساني - وهو مزيج من الفكر والعلم - حصل معه اكتشافات هائلة غيرت مسار البشرية فاختراع العجلة والمطبعة والبارود هي أمثلة لتلك التحولات الكبرى في حياة الإنسان على الأرض تبدلت بها الآمور وتغيرت الحقائق واختلفت موازين القوى بين الأمم والشعوب نتيجة لحيازتها لتلك الاكتشافات قبل غيرها، لذلك فإن السفن العشرين يعتبر من وجهة نظر جمهرة الكتاب والمفكرين هو قرن الطاقة النووية لسا حمله من آثار ضخمة حيث تبقى مأساة المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي هي الستار الذي جرى إسداله على الصرب الكونية الثانية بأحداثها الدامية وناسيتها المعروفة.

ثانياً: يقول علماء الاجتماع إن الأرستقراطية هي تزاوج بين الثروة والثقافة أي أنها هي عملية توظيف المال في خدمة الفكر ويقول أساتذة العلوم التطبيقية على الجانب الآخر إن التكنولوجيا هي تزاوج بين العلم والصناعة أي أنها عملية توظيف العلمي في خدمة التقدم الصناعي، ونحن نسلم بذلك تماماً ونرى أن المعرفة لا تتجزأ وأنه لا يمكن ارتياد طريق المستقبل من دون أن تكون هناك خريطة واضحة للبحث العلمي في مجالاته كافة، لذلك فإن حيازة برنامج نووي سلمي هي قضية حاسمة لا يمكن تجاهلها أو الإقلال من شأنها، ولقد لاحظت شخصياً من خلال خبرتي في ذلك الميدان من الناحيتين السياسية والنوعية أن أوزان السؤل وأقدار الأمم تتحدد من خلال ما تملكه من تلك البرامج سلمية كانت أم عسكرية، ولست أنسى يوم استعادت جنوب أفريقيا مقعدها الدائم في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد أن سخلته مصر قرابة عشرين عاماً كانت هي سنوات تورط النظام العنصري في جنوب أفريقيا في جرائمه المعروفة وعزيمته دولياً بما أدى إلى سحب المقعد الدائم منه وإعلانه للدولة الإفريقية التالية له في القرارات النووية وكانت هي مصر في مطلع الستينات من القرن الماضي.

ثالثاً: إنني أريد أن أضيف مأملاً مهماً لابد أن أضعه في الاعتبار عند الحديث عن الملفات النووية وأعني به أن البرامج النووية

خامساً: لقد ذكر لنا هانز بليكس المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدة تزيد على ستة عشر عاماً ورئيس فريق التفقيش الدولي حول السلاح النووي في العراق قبل الغزو الأميركي وهو بالماناسبة وزير سابق للخارجية في السويد ومعروف بموضوعيته وتوازنه واعتداله، لقد قال لنا على مائدة الغداء في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧ في القاهرة إن لبيكم القاعدة العلمية ونلتقي بعلمائكم في كل مكان والإمكانات المادية لا يمكن أن تكون عقبة أمام إنشاء المحطات النووية والتقدم نحو مشروع للاستخدام السلمي للطاقة النووية خصوصاً أن اتفاقية منع الانتشار النووي N.P.T. تدعو في مادتها الرابعة إلى تشجيع انتشار الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت مظلة المجتمع الدولي وإشراف الوكالة المعنية، ولذلك فإنه لا يوجد تجريم قانوني لهذا النوع من الاستخدام السلمي لطاقة فريدة هي نتاج العقل البشري المتألق في القرن العشرين قادة العالم اليهودي الشهير اينشتاين الذي عرضت عليه إسرائيل رئاستها الشرقية في مطلع الخمسينات من القرن الماضي. هذه جولة سريعة حول عدد من الاعتبارات المحيطة بهذا الموضوع الشديد الحساسية والبالغ الخطورة والقوي التأثير في مستقبل المنطقة ككل وأما أذكر هنا تصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في هذا الشأن والحديث المهم الذي أتى به الرئيس حسني مبارك في المؤتمر الصحفي عند زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت للقاهرة في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧ وكان حديث الرئيس المصري حازماً وواضحاً وصريحاً تجاه المسألة النووية برمتها في المنطقة كلها، وأنا لا أذكر هنا أن هناك عاملين أساسيين دفعا بالموضوع النووي إلى المقدمة في الشهور الأخيرة أولهما هو ذلك الجدل الدولي الصاخب حول الملف النووي الإيراني وثانيهما الإعلان الإسرائيلي الصاخر عن وجود سلاح نووي لدى الدولة العبرية.

يبقى أن نشير إلى أن وجود شخصية عربية مرموقة من مصر على قمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية - كأول منير يأتي من خارج العالم الغربي - وهو دبلوماسي مرموق وقانوني ضليع تعزز أمره بموضوعيته الكاملة وحياده الدولي الواضح وتوازنه الذي يثير الإحترام وأعتى به الدكتور محمد البرادي، أقول إن وجوده يجب أن يعطينا مزيداً من الثقة بالنفس والأجساس بأننا نعيش في قلب العالم ولا يجب أن نكون قوة هامشية في أطرافه النائية.

• كاتب مصري

القطرية للاستخدامات السلمية تضع الجماهير العريضة في حالة من الثقة بالنفس والزهو الوطني والكبرياء القومي ولعلني أذكر مع القراء شعور الشعب الباكستاني على مدى أسبوعين كانت هي المدة الفاصلة بين التغيير النووي الهندي والتججير النووي الباكستاني حدث حبس الباكستانيين بفاسهم وكانهم يمضون على أطراف أصابعهم وتوتراً وقلقاً إلى أن تمكنوا من الحاق بالتفجيرات الهندية بل زادوا عليها تفجيراً إضافياً، وأتأس أتابع هنا في مصر مشاعر المواطنين العادي منذ أعلن رئيس الدولة وتسميني الحرب الحاكم الدعوة إلى إحياء البرنامج النووي السلمي المصري وإقامة محطات نووية كانت مصر على وشك البدء في إنشائها منذ أكثر من عشرين عاماً لكنها توقفت بعد حادث تشيرنوبل الشهير والحديث المبالغ فيه وقتها عن الأمان النووي ومخاطر التسرب الإشعاعي، ولا يخفى عن ذهن القارئ أن مصر دخلت هذا المجال مبكراً عندما بدأت إنشاء مفاعل إنشاص في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين خصوصاً أنها تملك قاعدة عريضة من العلماء المتخصصين كان والدهم الأول هو الدكتور علي مصطفى شرفقة باشا ثم توالت أفرانهم خصوصاً من خريجي قسم الهندسة النووية في جامعة الإسكندرية والذين تشقروا بعد توقف البرنامج النووي وتكسبت ١٩٦٧ فمفهم من سعي ليكون مفتشاً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنهج من استقطبته بعض الدول العربية مثل العراق ومنهم من قضى نحبه شهيداً لجرأته «الموساد» مثل الدكتور يحيى المشد.

رابعاً: إن البرنامج النووي الإسرائيلي الذي كان يعيش حالة من الغموض لعقود عدة أسفر عن وجهه بشكل علني من خلال التصريحات الرسمية لرئيس الوزراء إيهود أولمرت وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين ومهما قيل عن زلات جاءت على لسان شيمون بيريز وغيره من المسؤولين الإسرائيليين في فترات متعاقبة إلا أن تصريح رئيس الوزراء الأخير هو بمثابة إعلان أتصحت به الدولة العبرية عن ترسانتها النووية في محاولة لإرباب دول المنطقة وإعادة الثقة المفقودة للمواطن الإسرائيلي خصوصاً بعد الحرب على لبنان في تصون (يوليو) ٢٠٠٦، وما زالت أذكر أنني كنت اسأل أحياناً مندوب الدولة العبرية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو غالباً ما يكون عالماً نزيهاً وليس دبلوماسياً تقليدياً عن احتمالات انضمام إسرائيل لإتفاقية منع الانتشار النووي والكشف عن برنامجها في شفافية كاملة وفتحه للتفتيش الدولي أمام الوكالة الدولية في فيينا، وكنا في ذلك الحين نعيش أجواء اتفاق أوسلو ولم تكن احتمالات السلام بين العرب وإسرائيل بعيدة على النحو الذي أصبحت عليه بعد ذلك وكان رد المندوب الإسرائيلي دائماً أن ذلك لا يتوقف على السلام مع الجيران العرب وحدهم إذ أن هناك إيران على الجانب الآخر، وكنت أضيف إليه أنك ستقولون بعدها وبباكستان أيضاً، ولن تعدوا الحجج للانفراد بوضع خاص في الشرق الأوسط تملكون فيه سلاحاً يجري تحريمه على كل دول المنطقة، إنها سياسة أزواج المعايير والكيل بمكيلين.